تقاطع
جمعية

خلف الجدران

تقرير حول الانتهاكات المسلطة على المعتقلين السياسيين داخل أماكن الاحتجاز

خلف الجدران

تقرير حول الانتهاكات المسلطة على المعتقلين السياسيين داخل أماكن الاحتجاز

إعداد

جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات

جويلية 2023

info@intersection.uno

www.intersection.uno

creative commons

المحتويات

مقدمة: 4
منهجية: 4
ما هي حقوق المحتجزين الصحية داخل أماكن الاحتجاز 5
الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز 6
خاتمة: 11
توصيات جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات 11

مقدمة:

يعد السجن أو الاحتجاز من الأفعال السالبة للحرية والتي على إثرها تقيد حرية الفرد، وقد تعرض البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة في مادته الرابعة فقرة ثانية إلى مفهوم الحرمان من الحرية، حيث عرّفه بأنه أي شكل من أشكال احتجاز شخص أو سجنه أو إيداعه في مكان عام أو خاص للتوقيف حيث لا يسمح لهذا الشخص فيه بمغادرته كما يشاء، بأمر من أي سلطة قضائية أو إدارية أو غيرها من السلطات الأخرى. ورغم أن الاحتجاز وتقييد الحرية يعد استثناء حيث إن الأصل في الأمور هو حرية الأفراد، فإن المحتجزين تنطبق عليهم جملة من المبادئ التي تضمن حقوقهم وتراعي المعاملة الإنسانية التي جيب أن يتلقونها، بغض النظر عن سبب الاحتجاز وصفة المحتجزين ومدة حبسهم.

وبالطبع تقع مسؤولية السلامة الصحية والنفسية على السُلطات ويتعين عليها أن توفر رعاية صحية عالية الجودة ومتكاملة للمحتجزين. والتي تشمل فحصًا طبيًا دوريًا وعلاجًا ملائمًا للأمراض والإصابات. وتشكل الرعاية الصحية الجيدة أساسًا للحفاظ على كرامة المحتجزين وحقوقهم الإنسانية، وتساهم في خلق بيئة آمنة وصحية داخل أماكن الاحتجاز.

لكن في شهر فيفري 2023 شهدت تونس حملة واسعة من الاعتقالات استهدفت فئات مختلفة من الشعب التونسي، خاصة منهم السياسيين المعارضين لقرارات الرئيس قيس سعيد بالإضافة إلى عدد من المسؤولين السابقين بالدولة وبرلمانيين بمجلس نواب الشعب المنحل في 30 مارس 2022، حيث رصدت جمعية تقاطع أكثر من 30 حالة إيقاف منذ تلك الفترة شملت 25 حالة إيداع بالسجن، من بينهم المتهمون فيما عرف إعلاميا قضية التآمر الذين يقضون أكثر من 160 يوما في غياهب السجون دون محاكمة. من بينهم القادة السياسيون الثمانية الذين تم اتهامهم فيما عرف إعلاميا قضية التآمر وهم كل من شيماء عيسى والتي تم اطلاق سراحها مؤخرًا، ولزهر العكرمي، وجوهر بن مبارك، وغازي الشواشي، وعصام الشابي، ورضا بالحاج، وعبد الحميد الجلاصي وخيام التركي الذين يقضون أكثر من 160 يومًا في غياهب السجون دون محاكمة. علاوة على سياسيين آخرين وقضاة تم سجنهم على خلفية قضايا تعلقت بالشأن السياسي الحالي.

يشير هذا التقرير إلى الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها عدد من المساجين الذي تم إيقافهم على خلفية نشاطهم السياسي أو صفتهم كمسؤولين سابقين في الدولة التونسية، علاوة على ما تمثله سياسات الدولة التونسية في التعامل معهم، كونهم معارضين لنظام الرئيس قيس سعيد وقراراته التي أقدم عليها في 25 جويلية 2021. ومن زاوية أخرى يسلط هذا التقرير الضوء على مدى التمييز الذي يتعرض له المعتقلين السياسيين داخل مراكز الاحتجاز من قبل السلطات مع انتهاك لأغلب حقوقهم كموقوفين لازالت لم تصدر ضدهم أي أحكام نهائية تقضي بسجنهم.

تعرض التقرير إلى مسألة نقل المعتقلين من السجن إلى المحكمة عبر السيارة التي سميت بسيارة التعذيب، ثم إلى تجاوزات مختلفة طالت عددا منهم مثل السياسي عصام الشابي الذي تدهورت صحته جراء سوء الغذاء وكذلك جوهر بن مبارك، وبشير العكرمي الذي تم منعه من الزيارة وتدهور حالته الصحية بسبب دخوله في إضراب جوع، ثم السياسي الصحبي عتيق والذي يخوض إضراب جوع. فبالإضافة إلى انتهاك حقهم في المحاكمة العادلة والمماطلة في إجراءات التقاضي يشير هذا التقرير إلى انتهاك حقوقه المحتجزين داخل سجون الدولة التونسية من قبيل الحق في الصحة والحق في المعاملة الإنسانية ما أدى إلى تدهور الحالة الصحية لعدد منهم وإطلاق نداء استغاثة من قبل عائلاتهم وتنديدهم بسياسية التشفي التي تعتمدها السلطات التونسية اليوم للتنكيل بمعارضيها والأصوات الناقدة لها.

المنهجية:

في إطار رصدها للانتهاكات المسلطة من قبل الدولة التونسية في حق المعارضين السياسيين، قامت جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات بإعداد هذا التقرير الذي يهدف إلى الإشارة إلى الانتهاكات الصحية التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون داخل سجون الدولة التونسية خاصة انتهاك الحق في الصحة، وظروف المعاملة السيئة التي يتلقاها النزلاء داخل السجون التونسية. حيث اعتمدت جمعية تقاطع في إعداد هذا التقرير على 6 مقابلات لمحامي وأقارب من الدرجة الأولى لضحايا الانتهاكات. وعلى التصريحات الرسمية لهيئات الدفاع عن المعتقلين، إضافة إلى التدوينات الرسمية لعائلاتهم على منصات التواصل الاجتماعي.

ما هي حقوق المحتجزين الصحية داخل أماكن الاحتجاز؟

حقوق المحتجزين داخل أماكن الاحتجاز تعتبر جزءًا أساسيًا من حقوق الإنسان ضمنته كافة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتتضمن مجموعة من الحقوق التي يجب ضمانها للأفراد الذين يحتجزون بأي سبب كان. الهدف من توفير هذه الحقوق هو حماية كرامة المحتجزين والحفاظ على حقوقهم ورفاهيتهم بغض النظر عن وضعهم القانوني. ففيما يلي نبذه عن أبرز الحقوق التي يجب على السُلطات القائمة على أمر الاحتجاز الامتثال لها وعدم انتهاكها:

1. حق الحياة والحماية من التعذيب والمعاملة القاسية: يتضمن حق المحتجزين في الحماية من التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك وفقًا للاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.
2. الوصول إلى الرعاية الصحية: يجب على السلطات توفير رعاية صحية ملائمة وفعالة للمحتجزين، بما في ذلك فحص دوري وعلاج للأمراض والإصابات.
3. التغذية والماء النظيف: يجب أن يكون للمحتجزين حق الوصول إلى التغذية الكافية والماء النظيف والسكن اللائق.
4. الاتصال بالعائلة والمحامين: ينبغي للمحتجزين أن يكون لديهم الحق في الاتصال بأفراد عائلتهم والمحامين، وذلك دون تعرضهم للعقاب.
5. حق الحرية وعدم الاحتجاز التعسفي: يجب أن يكون للمحتجزين حق الحرية وعدم الاحتجاز التعسفي أو القسري، وأن يتم احتجازهم فقط بموجب أوامر قانونية صحيحة تحترم فيها كافة ضمانات المحاكمة العادلة.
6. ضمان العدالة القانونية: يجب أن يكون للمحتجزين حق الوصول إلى العدالة القانونية، بما في ذلك الحق في الدفاع والاستشارة القانونية.
7. الحماية من التمييز: ينبغي أن يتم التعامل مع المحتجزين دون أي تمييز بناءً على الموقف السياسي من النظام الحاكم، أو الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الجنسية أو أي سبب آخر.
8. حق العناية الإنسانية: يجب أن يتم التعامل مع المحتجزين بإنسانية واحترام لكرامتهم، وأن يتم تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وبالإضافة إلى كافة المواثيق الدولية التي ضمنت الحق في الصحة تبنت الأمم المتحدة في قواعدها الدنيا النموذجية للمعاملة مع السجناء معايير تشمل مبادئ توفير الرعاية الصحية أثناء فترة الاحتجاز. وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 94 قاعدة من القواعد النموذجية الدنيا لحماية السجناء، والتي تحدد الحد الأدنى للمتطلبات للسجناء. وتم توسيع نطاق تطبيق هذه القواعد في عام 1977 ليشمل السجناء المحتجزين دون توجيه أي تهمة لهم، وتطبق هذه القواعد أيضًا في أماكن أخرى بعيداً عن المنشآت السجنية التقليدية.

وتشترط القاعدة (22)[1] توفير الرعاية الطبية الضرورية كشرط مسبق لتقديم خدمات طبية فعالة داخل المؤسسات السجنية. تتألف هذه القاعدة من ثلاثة فقرات؛ تلزم الفقرة الأولى بضرورة وجود طبيب مؤهل على الأقل في السجن، يمتلك بعض المعرفة بالطب النفسي، ويجب أن يكون هناك فرع للطب النفسي إذا استدعت الحاجة تشخيص وعلاج حالات الاضطراب العقلي عند الضرورة. حيث نصت على " يجب أن توفر في كل سجن خدمات طبيب مؤهل واحد على الأقل، يكون على بعض الإلمام بالطب النفسي. وينبغي أن يتم تنظيم الخدمات الطبية على نحو وثيق الصلة بإدارة الصحة العامة المحلية أو الوطنية. كما يجب أن تشتمل على فرع للطب النفسي تشخيص بغية حالات الشذوذ العقلي وعلاجها عند الضرورة. (2) أما السجناء الذين يتطلبون عناية متخصصة فينقلون إلى سجون متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية. ومن الواجب، حين تتوفر في السجن خدمات العلاج التي تقدمها المستشفيات، أن تكون معداتها وأدواتها والمنتجات الصيدلانية التي تزود بها وافية بغرض توفير الرعاية والمعالجة الطبية اللازمة للسجناء المرضي، وأن تضم جهازا من الموظفين ذوى التأهيل المهني المناسب. (3)

1 القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الأمم المتحدة، متاح عبر الرابط التالي: http://www.hrlibrary.umn.edu/arab/edu.٣٤html.b٠

يجب أن يكون في وسع كل سجين أن يستعين بخدمات طبيب أسنان مؤهل

كما نصت القاعدتين 25 و26 على " 25. (1) يكلف الطبيب بمراقبة الصحة البدنية والعقلية للمرضى، وعليه أن يقابل يوميا جميع السجناء المرضى. وجميع أولئك الذين يشكون من اعتلال، وأي سجين استرعى انتباهه إليه على وجه خاص. (2) على الطبيب أن يقدم تقريرا إلى المدير كلما بدا له أن الصحة الجسدية أو العقلية لسجين ما قد تضررت أو ستتضرر من جراء استمرار سجنه أو من جراء أي ظرف من ظروف هذا السجن. 26. (1) على الطبيب أن يقوم بصورة منتظمة بمعاينة الجوانب التالية وأن يقدم النصح إلى المدير بشأنها: (أ) كمية الغذاء ونوعيته وإعداده، (ب) مدى إتباع القواعد الصحية والنظافة في السجن ولدى السجناء، (ج) حالة المرافق الصحية والتدفئة والإضاءة والتهوية في السجن، (د) نوعية ونظافة ملابس السجناء ولوازم أسرتهم، (هـ) مدى التقيد بالقواعد المتعلقة بالتربية البدنية والرياضية، حين يكون منظمو هذه الأنظمة غير متخصصين. (3) يضع المدير في اعتباره التقارير والنصائح التي يقدمها له الطبيب عملا بأحكام المادتين 25 (2) و 26، فإذا التقى معه في الرأي عمد فورا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ. أما إذا لم يوافقه على رأيه أو كانت التوصيات المقترحة خارج نطاق اختصاصه فعليه أن يقدم فورا تقريرا برأيه الشخصي، مرفقا بآراء الطبيب، إلى سلطة أعلى.

كما نص المبدأ 24 من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن[2] على **"تتاح لكل شخص محتجز أو مسجون فرصة إجراء فحص طبي مناسب في أقصر مدة ممكنة عقب إدخاله مكان الاحتجاز أو السجن، وتوفر له بعد ذلك الرعاية الطبية والعلاج كلما دعت الحاجة. وتوفر هذه الرعاية وهذا العلاج بالمجان."**

كما نصت القاعدة 45 من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على قواعد انتقال السجناء حيث ذكرت

(1) حين ينقل السجين إلى السجن أو منه، يجب عدم تعريضه لأنظار الجمهور إلا بأدنى قدر ممكن، ويجب اتخاذ تدابير لحمايته من شتائم الجمهور وفضوله ومن العلنية بأي شكل من أشكالها.
(2) يجب أن يحظر نقل السجناء في ظروف سيئة من حيث التهوية والإضاءة، أو بأية وسيلة تفرض عليهم عناء جسديا لا ضرورة له.
(3) يجب أن يتم نقل السجناء على نفقة الإدارة، وأن تسود المساواة بينهم جميعا.

الانتهاكات داخل أماكن الاحتجاز:

-1سيارة التعذيب وسيلة النقل التي تعتمدها إدارة السجن لنقل المعتقلين في قضية التآمر:

عبّرت ''هيئة الدّفاع عن القادة السياسيّين المعتقلين'' في بيان صادر عنها يعود لتاريخ 6 أفريل 2023[3] أن منوّبيهم وهم شيماء عيسى، وغازي الشواشي، وعصام الشابي، ومحمد خيام التركي، وجوهر بن مبارك، وعبد الحميد الجلاصي، ورضا بالحاج، ومحمد الأزهر العكرمي، قد قرروا في نفس تاريخ ذلك اليوم، رفض إخراجهم من السجن وتنقلهم لأي مكان سواء كان زيارة الطبيب أو التنقل إلى مقر المحكمة من أجل التحقيق. وتعود أسباب هذا القرار إلى رداءة وسيلة النقل المعتمدة من قبل إدارة السجن حسب ما جاء على لسان هيئة الدفاع، حيث قالت المحامية الأستاذة دليلة مصدق بن مبارك في تصريح إعلامي بإذاعة IFM أن وسيلة النقل المعتمدة هي عبارة عن شاحنة حديدية موصد الأبواب من كل الجوانب، متوسّطة الحجم، كما أنها تتضمن على قفص حديدي معدّ لشخص واحد. عادة ما يتم استعمالها مع أخطر المجرمين والمتورطين في قضايا إرهابية، حيث يوضع السجين داخلها في وضعية الجلوس مع تقييد يديه ما يجعله عرضة للارتطام بجوانب القفص كلما انعطفت السيارة يمينا أو يسارا ما يجعله يصاب بكدمات علاوة على انعدام الهواء فيها. ما يسبب تدهورا في الحالة الصحية للمعتقلين، حيث أردفت المحامية دليلة مصدق أن منوّبيهم بمجرد نزولهم من هذه السيارة يجدون أنفسهم غير قادرين على الوقوف على أرجلهم ولا حتى التكلم نظرا للحالة الصحية المتدهورة التي يكونون فيها بعد هذه الرحلة الشاقة، والتي ترتقي إلى التعذيب الممنهج. وهو ما تعتبره جمعية تقاطع انتهاكا لحقوق الإنسان ومخالفة صريحة لنص الدستور التونسي الذي نص في فصله السّادس

2 مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/body-principles-all-persons-under-any-form-of-detention#:~:text=%D٨٥%D٩%٨٤%D٩%AV%D٨%٢٠%B٥%D٨%AE%D٨%B٤%D٨%٨٤%D٩%٨٤%D٩%٢٠%٨٢%D٩%AD%D٨%٨A%D٩%٢٠%٨٦%D٩%٨٨%D٩%AC%D٨%B٣%D٨%٨٥%D٩%٨٤%D٩%AV%D٨%٢٠%٨٨%D٩%A٣%D٨%٢٠%B٢%D٨%AC%D٨%AA%D٨%AD%D٨%٢٠%٨٥%D٩%٨A%D٩%AF%D٨%٨٢%D٩%AA%D٨%٢٠%٨V%D٩%٨A%D٩%٨٥%D٩%AV%D٨%AD%D٨%٨٥%D٩%٨٤%D٩%٢٠%٨٨%D٩%A٣%D٨%٢٠%D٨%AV%D٨%٨A%D٩%AD%D٨%AV%D٨%٨٤%D٩%B٥%D٨%٢٠%AV%D٨%٨V%D٩%٨٨%D٨%,٨٨%D٩%A٣%D٨%٢٠%AA%D٨%٨٤%D٩%BV%D٨%AA%D٨%٨٦%D٩%A٥%D٨%٨٤%D٩%AV%D٨%٢٠%٨٨%D٩%A٣%D٨%٢٠%A٩%D٨%B٩%D٨%AC%D٨%AV%D٨%B١%D٨%٨٥%D٩%٨٤%D٩%AV%D٨%٢٠%AA%D٨%٨١%D٩%AV%D٨%B٥%.

3 بيان هيئة الدّفاع عن القادة السياسيّين المعتقلين الصادر في ٦ أفريل ٢٠٢٣، منشور على صفحة المحامية إسلام حمزة بموقع فايسبوك https://www.facebook.com/islem.hamza.9/posts/6450760141652999?ref=embed_post

والثلاثون على أنه " لكلّ سجين الحق في معاملة إنسانية تحفظ كرامته."[4] كما تنص القاعدة الأولى من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) على ضرورة أن يعامل جميع السجناءِ بالاحترام الواجب لكرامتهم وقيمتهم المتأصَلة كبشر. ولا يجوز إخضاع أي سجين للتعذيب، أو المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، وتُوفَّر لجميع السجناء حماية من ذلك كله، ولا يجوز التذرُّع بأيِّ ظروف باعتبارها مسوِّغاً له.[5]

-2عصام الشابي تدهور في حالته الصحية جراء الظروف السجنية:

يقضي السياسي التونسي والأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي مدةً فاقت المائة وخمسون يوما داخل السجن المدني بالمرناقية، وذلك بعد أن إيقافه في 22 فيفري 2023 على خلفية الزج باسمه في القضية التي عرفت إعلاميا بقضية التآمر والتي اعتقل فيها أكثر من 8 سياسيين منذ فيفري الماضي، وفي تاريخ 10 جويلية 2023، قامت عائلة المعتقل السياسي عصام الشابي عبر صفحاتهم على منصات التواصل الاجتماعي بالإعلان على حالته الصحية تشهد تدهورا شديدا بعد أن تعكرت في نهاية الأسبوع جرّاء انقطاع في الماء وخلل أصاب أجهزة التبريد التابعة للسجن ما تسبب في تعفن للأكل الخاص به. ليكتفي بتناول الخبز والزيت لمدة ثلاثة أيام حسب ما جاء في نص البلاغ الصادر عن العائلة. وهو ما أكده لنا المحامي بهيئة الدفاع عن المعتقلين السياسيين الأستاذ العياشي الهمامي[6]، ما نتج عنه هبوط حاد في نسبة السكر بالدم وتسبب في الإغماء عليه. وفي شهادة أحد

4 دستور الجمهورية التونسية الفصل السادس والثلاثون

5 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
https://www.un.org/ar/events/mandeladay/mandela_rules.shtml#:~:text=1%20%2D%20%D9%83%D9%84%D9%8F%D9%91%20%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%86%20%D9%84%D8%A7%20%D9%8A%D9%8F%D8%B3%D9%85%D8%AD,%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9.

6 مكالمة هاتفية بتاريخ ١٧ جويلية ٢٠٢٣ مع المحامي العياشي الهمامي.

أبناء المعتقلين السياسيين لجمعية تقاطع، أكد لنا أن إدارة السجن قامت بتوفير طبيب له على وجه السرعة وتقديم الإحاطة الطبية اللازمة له، هذا علاوة على ما قاله بخصوص بقية المتعقلين السياسيين وما يلقونه من رعاية طبية مسترسلة داخل السجن.

إن ما وقع من انتهاك في حق السياسي التونسي المعتقل عصام الشابي وعرض صحته للخطر، يعتبر مخالفة لنص القانون والمواثيق الدولية التي تحمي حقوقه كنزيل بالسجن وتضمن أن تتوفر له، وجبات طعام نظيفة، ذات قيمة غذائية تلبي حاجياته الأساسية وتتوفر على القيمة الغذائية اللازمة وذلك طبقا لما نص عليه الفصل 27 من القانون المتعلق بنظام السجون، والذي نص في فقرته الأولى على أن تقدم للسجين وجبتان غذائيتان أساسيتان ذات قيمة غذائية كافية الأولى عند الزوال والثانية في المساء. بالإضافة إلى القاعدة 22 فقرة أولى من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والتي جاء فيها '' توفّر إدارة السجون لكل سجين، في الساعات المعتادة، وجبة طعام ذات قيمة غذائية كافية للحفاظ على صحته وقواه، جيِّدة النوعية وحسنة الإعداد والتقديم.'' هذا علاوة على ضرورة معاينة وجبات الغذاء من قبل طبيب مختص ومدى استجابتها لشروط الصحة وتلائمها مع سن السجين وحالته الصحية. حيث إن مكان الاحتجاز يجب أن يكون مكانا ملائما للمعيشة. تتم فيه المحافظة على صحة النزلاء وسلامتهم الجسدية والمعنوية.

3-الظروف السجنية السيئة تتسبب في تدهور الحالة الصحية للمعتقل السياسي جوهر بن مبارك:

في منشور على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عبرت هيئة الدفاع عن السياسيين المعتقلين في بلاغ صادر عنها، أن حالة جوهر بن مبارك كانت بمثابة علامات جلطة، مع الإشارة إلى تعمّد إدارة السّجن المماطلة في التّدخّل الصّحّي رغم قرع جرس استدعاء الحرّاس لمدّة ساعة ونصف تقريبًا، معتبرين أن هذه الحادثة الخطيرة دليلٌ قاطعٌ على زيف ما قالته الإدارة بأنّ كاميرا المراقبة المركّزة في غرف إيقاف المساجين السّياسيّين قد وضعت لحمايتهم من المخاطر المحتملة ولإسعافهم بشكل عاجل عند أيّ طارٍ صحّي"..!

في شهادته لجمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات صرّح عزالدين الحزقي والد المعتقل السياسي'' جوهر بن مبارك الحزقي[7]'' أنه قام بزيارة ابنه في 20 جويلية 2023 وأنه قد وجده في حالة صحية عادية لا تستوجب القلق؛ إلا أنه وفي اليوم الموالي الموافق ل21 جويلية 2023، أثناء زيارة دليلة مصدق بن مبارك لشقيقها جوهر، وجدت حالته الصحية متدهورة، وقد فسرّ لنا أن ذلك كان جرّاء الأوضاع السجنية المتردية، حيث أنه ومع ارتفاع درجة حرارة الطقس، أصبحت الغرف السجنية مكانا يصعب فيه التنفس، علاوة على ضيق مساحتها ما تسبب له في اختناق وألام على مستوى الصدر حد التقيؤ والإغماء عليه، ''البيوت صغيرة والإسمنت مع السخانة تسببولو في قلق كبير وضيق نفس ''.

7 مكالمة هاتفية مع السيد عزالدين الحزقي والد جوهر بن مبارك بتاريخ ٢٤ جويلية ٢٠٢٣.

4-بشير العكرمي مماطلة في إجراءات التقاضي واحتجاز تعسفي بمستشفى الأمراض العقلية يتسببان في تدهور حالته الصحية:

في شهادته لجمعية تقاطع عبر ابن القاضي المعزول بشير العكرمي[8]، أن حالة والده الصحية في تدهور جرّاء ما واجهه من مماطلة في إجراء ات التقاضي والإيواء تعسفا داخل مستشفى الأمراض العقلية. حيث تم في 12 فيفري 2023 قامت قوات الشرطة بمداهمة منزل بشير العكرمي واقتياده إلى مقر وحدة مكافحة الإرهاب ببوشوشة، ليتم التحقيق معه لمدة فاقت 24 ساعة بموجب شكوى تقدم بها ضده أعضاء في فرقة مكافحة الإرهاب ببشوشة في العاصمة، وذلك فيما يعرف بملف العملية الإرهابية في متحف باردو سنة 2015.

وفي ذات اليوم أعلن العكرمي دخوله في إضراب جوع بسبب منع الزيارة عنه وظروف إيقافه السيئة، حيث صرح محاميه لإحدى الإذاعات[9] أن الحالة الصحية لموكّله قد تدهورت ولا يعلم مسبباتها. وفي تاريخ 17 فيفري رفضت النيابة التمديد في الاحتفاظ به مع إطلاق سراحه. إلا انه تم في نفس اليوم إصدار قرار من النيابة العمومية يقضي بوجوب إيداع بشير العكرمي بمصحة الأمراض العقلية بناء على تقرير طبي لم يتم تمكين هيئة الدفاع من الاطلاع عليه كما تم منع الزيارة عن بشير العكرمي في الأيام الأولى من إيوائه داخل المستشفى. وحسب ما جاء على لسان ابن ضحية الانتهاك أنه أثناء مقابلة والده مع بقية أفراد عائلته في المستشفى أكد أن والده لم يكن يعلم بقرار إطلاق سراحه وأن إيواءه في المستشفى كان دون تقديم أي معلومات أو توضيح في الغرض. في حين أكد رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب فتحي الجراي[10] في تصريح لإذاعة أن بشير العكرمي يتلقى العناية الطبية اللازمة وأن حالته مستقرة وهو واعٍ بما يحدث من حوله وفي 10 مارس 2023 تم إيداع بشير العكرمي في السجن بناءً على بطاقة إيداع جديدة في حقه. حيث انه تقرر فتح بحث تحقيقي في حقه وهو مودع في السجن إلى غاية هذا الشهر دون أي تطورات جديدة في قضيته.

وأضافت السيدة منى الغربي زوجة القاضي بشير العكرمي في شهادتها لجمعية تقاطع، أن إيواء زوجها داخل مستشفى الأمراض العقلية دون تقديم أي مبرر لذلك، كان من أكبر الانتهاكات التي تعرض لها. علاوة على أن وجود كاميرات مراقبة داخل الزنزانة يمثل انتهاكا لخصوصيته وأنه بالأمر غير المقبول. وحول المعاملة السجنية التي يتعرض لها أكدت بأنها معاملة عادية مثلما يتلقاها أي سجين بتونس دون الإشارة إلى أي تجاوزات أخرى من قبل إدارة السجن، أو مضايقات كان قد تعرض لها فترة إقامته في السجن.

8 مكالمة مع ابن ضحية الانتهاك بشير العكرمي في ١ أفريل ٢٠٢٣

9 إذاعة IFM. محامي بشير العكرمي: "الحالة الصحية لموكلي تدهورت وتم منعنا من زيارته.٢٣ فيفري ٢٠٢٣. أخر ولوج جويلية ٢٠٢٣
https://www.ifm.tn/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D9%83%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D9%87%D9%88%D8%B1%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%B9%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87/66595

10 إذاعة IFM. هيئة مقاومة التعذيب تكشف الحالة الصحية لبشير العكرمي في مستشفى الرازي. ٢١ فيفري ٢٠٢٣. أخر ولوج جويلية ٢٠٢٣
https://www.ifm.tn/ar/article/category/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D8%B1%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A/66490/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC

5-الصحبي عتيق أكثر من 50 يوما من إضراب الجوع داخل السجن:

تم إيقاف السياسي التونسي والقيادي بحركة النهضة التونسية الصحبي عتيق، في أول شهر ماي من سنة 2023[11] ليتم إيداعه بالسجن بعدها مباشرة، في قضية حق عام، حيث تم اتهامه بتكوين وفاق إجرامي من أجل غسيل الأموال، في حين عبرت زوجته أنها قضية كيدية في حق زوجها ولا علاقة له. وتبعا لذلك أعلن الصحبي عتيق البالغ من العمر 64 سنة دخوله في إضراب جوع منذ تاريخ 16 ماي 2023 احتجاجا على المظلمة التي يتعرض لها حسب رأيه، ليبقى على ذلك الحال لمدة فاقت الستون يوما. ما أدى إلى تدهور حالته الصحية وتعكرها بشكل مستمر داخل السجن[12]. وهو ما كان يفرض نقله للمستشفى منذ أيامه الأولى في إضراب الجوع وتوفير الإحاطة الطبية اللازمة نظرا لوضعه الصحي وسنه، حيث تم نقله إلى المستشفى في 4 جويلية 2023 بعد أن تعكرت صحته بشكل كلي ما كاد يعرض حياته للخطر. و في شهادتها لجمعية تقاطع، أكدت المحامية سوسن الريحاني[13] عضو هيئة مديرة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن الصحبي أشار لهم أثناء زيارتهم للسجن المدني بالمرناقية، أنه تم إيوائه بغرفة تتضمن على مدخّنين ما يمكن أن يسبب له مشاكل صحية، في حين أنه يتلقى الرعاية الطبية اللازمة في علاقة بإضراب الجوع الذي يخوضه احتجاجا على القضية التي يوجد بسببها في السجن.

11 شمس.اف ام .النهضة تحذر من التشفي في قياداتها إثر إيقاف الصحبي عتيق. ٠٧ ماي ٢٠٢٣. أخر ولوج. ١٤ جويلية ٢٠٢٣
https://www.shemsfm.net/amp/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/411941/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D8%AB%D8%B1-%D8%A5%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D8%AA%D9%8A%D9%82

12 موقع حقائق اونلاين. الصحبي عتيق يعلّق اضراب الجوع. ١٠ جويلية ٢٠٢٣. أخر ولوج ١٤ جويلية ٢٠٢٣
https://hakaekonline.com/ar/article/156149/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A8%D9%8A-%D8%B9%D8%AA%D9%8A%D9%82-%D9%8A%D8%B9%D9%84-%D9%82-%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%B9

13 مكالمة هاتفية مع عضو الهيئة المديرة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بتاريخ ١٧ جويلية ٢٠٢٣

خاتمة:

رغم ما يمثله الاحتجاز من تقييد للحرية الذاتية للأفراد فإنه يبقى إجراء محكوما بقواعد وقوانين تخضع لمبادئ حقوق الإنسان. حيث نصت المواثيق المحلية والدولية على ضرورة توفر كل السبل والآليات لحماية الأشخاص في وضعية احتجاز وضمان كافة حقوقهم خاصة الحق في الصحة والمعاملة الإنسانية اللائقة. ومن خلال رصدها للوضعية السجنية للمعتقلين السياسيين تعرضت جمعية تقاطع لجملة من الاخلالات في علاقة بإقامتهم السجنية في حين أكدت جميع المصادر في شهاداتها للجمعية أن المعتقلين السياسيين يتلقون المتابعة الطبية اللازمة وأن حالتهم الصحية مستقرة. إلا أن ذلك لا ينفي أن السجون التونسية لازالت تشهد عددا من الانتهاكات والتضييقيات التي تمس من الحقوق، وتعرض النزلاء إلى الخطر. وأنه من واجب الدولة التونسية تدارك ذلك من خلال اعتماد مقاربة حقوقية تحترم المواثيق المحلية والدولية التي تضمن حقوق الأشخاص داخل مراكز الاحتجاز.

توصيات جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات:

-ضمان حقوق جميع المساجين والأفراد المحتجزين داخل السجن والذي لم تثبت إدانتهم بعد بما فيهم المعتقلين السياسيين.

-ضمان الحق في الصحة لكل المساجين وعدم تعريض سلامتهم الجسدية أو النفسية للخطر.

-الزام إدارة السجون بالتعامل مع جميع النزلاء داخل السجن دون تمييز واحترام حقوقهم التي ينص عليها القانون وتحميها المواثيق الدولية والمحلية.

-دعوة السلطة القضائية للإفراج عن بقية المعتقلين في قضايا سياسية وقضايا رأي والتوجه إلى العقوبات السالبة للحرية كأخر الحلول الممكنة وذلك بهدف القطع مع الإيقافات التعسفية.